الثورة ALTHAWRAH
Friday : 17 Jomada . Al-ola 1434 - 29 March - Issue No. 17662

تحديات كبيرة تواجه اتفاق الحدود بين شطري السودان

الخرطوم/وكالات

يظهر اتفاق جنوب السودان الذي أعلن أمس الأول لبيع النفط لشركة ترافيغورا ومقرها سويسرا كيف يسهم الوفاق الجديد مع السودان في تنشيط التجارة لكن لا تزال هناك الكثير من العقبات التي تواجه اتفاقا يستهدف إنهاء العداء على طول الحدود المتنازع عليها بين البلدين.

ومن المقرر أن يستأنف جنوب السودان الحبيس الذي انفصل عن الشمال منذ عام 2011م بعد عقود من الحرب الاهلية صادرات النفط التي توقفت قبل 14 شهرا بسبب خلاف على رسوم النقل مع حكومة الخرطوم. ويعد الاتفاق مع ترافيغورا لضخ النفط إلى ميناء بورسودان مؤشرا على ذلك.

لكن من بين المخاطر التي تهدد الاتفاق الذي وقع بين السودان وجنوب السودان الشهر الحالي لسحب القوات من منطقة الحدود تمرد في الشمال تسبب منذ فترة طويلة في توتر العلاقات.

وتتهم الخرطوم زعماء جنوب السودان في جوبا بدعم التمرد. وينفي الجنوب ذلك ويتهم الخرطوم بدعم المتمردين على أراضيه.

ويواجه الجانبان ايضا ضغوطا من السكان المحليين على طول الحدود التي تمتد لنحو 2000 كيلومتر. وعلى سبيل المثال فان سكان قرى جنوب السودان التي تقع داخل المنطقة الجديدة المنزوعة السلاح يخشون من أن مهاجمي الماشية والمتشددين ربما يستغلون أي فراغ أمني مما قد يجبر السياسيين في جوبا على الدفع بقواتهم إلى المنطقة من جديد.

ويقول محللون ودبلوماسيون : إنه على المدى القريب فإن وعود الدولارات التي تدرها تجارة النفط أغرت الجانبين - اللذين اتسمت العلاقات بينهما اساسا بانعدام الثقة والعداء وسياسة حافة الهاوية - بالتوصل إلى اتفاق سيخفف من إجراءات التقشف التي تكبل الحركة ويقلل كثيرا من دوافع العودة إلى الحرب.

وينتج جنوب السودان الذي لا يطل على أي منفذ بحري نحو 350 ألف برميل نفط يوميا بعد الاستقلال - أي نحو ثلاثة ارباع اجمالي نفط السودان بالكامل خلال فترة ما قبل الانفصال - لكنه أوقف الانتاج بالكامل في يناير الماضي بسبب نزاع مع الخرطوم بشأن الرسوم.

وأدى فقدان ايرادات النفط - وهي المصدر الرئيسي لدخل الدولة والعملة الصعبة التي يستخدمها الجانبان في استيراد الغذاء والوقود - إلى انخفاض كبير في قيمة عملتيهما وارتفاع معدل التضخم الذي أضر بشعبيهما اللذين أنهكهما الصراع.

كما تسبب في توتر شبكات الرعاية التي يعتمد عليها الحزبان الحاكمان لدى الجانبين في ابقاء قبضتيهما على السلطة والتي تعتمد بدرجة كبيرة على أموال النفط.

وقالت سارة بانتوليانو من معهد التنمية الخارجية البريطاني وهو مؤسسة بحثية: "الجانبان يخضعان لضغوط لاعادة ملء خزائنهما. النفط مهم للغاية اذ يمكنه أن يوحد الجانبين معا اذا أبقيا على معقولية مطالبهما".

وانفصل جنوب السودان عن السودان في يوليو 2011م بموجب اتفاق سلام تم توقيعه في عام 2005م أنهى حربا أهلية استمرت عدة عقود لكن العديد من القضايا التي تتعلق بالاستقلال ظلت دون حل.

كان كثيرون يأملون في أن حل مشكلة رسوم النفط يمكن أن يبقي الجانبين بعيدا عن خوض صراع مباشر. لكن بعد أن اوقفت جوبا انتاجها بعد الانفصال لمدة ستة اشهر اقترب الجانبان من خوض حرب شاملة بشان حقل نفط هجليج الذي يقع على الحدود بينهما في ابريل 2012م.

وتوسط الاتحاد الافريقي في محادثات بدا أنه لا طائل من ورائها لكن الانفراجة جاءت هذا الشهر عندما وافق الجانبان على اطار زمني لتنفيذ صفقات اقتصادية وامنية واقليمية وقعا عليها في سبتمبر لكنها لم تنفذ على الاطلاق.

وفي الشهور القليلة الاخيرة أدى تصاعد التضخم في السودان وتضاؤل الاحتياطيات النقدية في الجنوب إلى اصابة الحكومتين بالتوتر وجعلهما أكثر قبولا لفكرة التوصل إلى اتفاق مع الطرف الآخر، لكن ثمة عوامل كثيرة يحتمل أن تفسد الامور.

فعلى بعد بضعة أميال جنوبي بلدة جاو التي انسحبت منها القوات عبر السكان عن مخاوفهم من أن الميليشيات يمكن أن تستغل غياب جيش جنوب السودان لمهاجمة القرى.

واتفق السودان والجنوب على الاحتفاظ بشرطة غير مسلحة في "منطقة حدودية آمنة منزوعة السلاح" والسماح لقوة حفظ سلام تابعة للامم المتحدة قوامها 1126 جنديا بحماية فريق مشترك من 90 مراقبا حدوديا.

لكن هذه القوة لن تغطي سوى شريط من الارض عرضه 20 كيلومترا بامتداد حدود طولها 2000 كيلومتر.

ويقول دبلوماسيون واكاديميون ومحللون : إن التمرد في ولايات الجنوب بالسودان التي تقع على الحدود مع جنوب السودان يمكن أن يقوض اركان الاتفاق مع الجنوب رغم أن الخرطوم كانت أكثر تصالحا نحو المتمردين منذ توقيع الاتفاق مع جوبا.

والمقاتلون الذين تحالفوا في وقت من الاوقات مع متمردي جنوب السودان اثناء الحرب الاهلية يقاتلون جيش السودان في ولايتي جنوب كردفان والنيل الازرق منذ أن انفصل الجنوب في نهاية الامر.

وفي مؤتمر صحفي نادر وجه نائب الرئيس السوداني علي عثمان طه دعوة للمتمردين للاشتراك في صياغة دستور جديد للبلاد مشيرا إلى أن الاتفاق مع الجنوب جعل مثل هذه المشاركة أيسر.

بريطانيا تخسر جولة جديدة من معركة ترحيل أبو قتادة

{ لندن/وكالات

خسرت الحكومة البريطانية استئنافا قضائيا آخر لترحيل رجل الدين عمر محمود عثمان المشهور بـ «أبو قتادة» والمطلوب في الأردن بتهم تتعلق بالإرهاب.

وقضية أبو قتادة تنطوي في جوهرها على تحد مبدئي يضع لندن والغرب بمواجهة تناقض جوهري يتصل بحماية حقوق الإنسان. إذ تجد نفسها بحكم القوانين الأوروبية، وبالاستناد إلى مبادئ حقوق الإنسان، مجبرة على أن تؤوي على أراضيها رجلا ملاحقا بتهم إرهابية وأظهر عديد المرات عدم إيمانه بحقوق الإنسان ذاتها التي تمنع ترحيله، وبالتعايش السلمي واحترام الآخر وحقه في حرية المعتقد والرأي المخالف.

ورفضت أمس الأول محكمة استئناف طعنا قدمته الحكومة على قرار يمنع ترحيل أبو قتادة مستشهدة بمخاوف فيما يتعلق بحقوق الإنسان. وقالت الحكومة على الفور إنها ستقدم استئنافا وتواصل العمل مع السلطات الأردنية لإزالة المسائل القانونية التي تمنع ترحيل أبو قتادة.

وذكر متحدث باسم الداخلية البريطانية: «هذه ليست نهاية طريق. مازالت الحكومة مصرة على ترحيل أبو قتادة». ودفعت القضية، التي مضى عليها سنوات في المحاكم وأثارت غضب الحكومات المتعاقبة، وزيرة الداخلية البريطانية تيريزا ماي إلى أن تشير إلى أن بريطانيا قد تنسحب من الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان. واستخدم أبو قتادة مرارا تشريعات حقوق الإنسان كي يتفادى محاولات الترحيل.

وتعتبره بريطانيا تهديدا للأمن القومي. فأثناء جلسة استماع لمحكمة الاستئناف في وقت سابق هذا الشهر، وصفه محامو ماي بأنه شخص «خطير حقا» أفلت من الترحيل عبر «أخطاء في القانون».

لكن أعلن ثلاثة قضاة في المحكمة أمس رفضهم بالاجماع لاسئناف ماي.

وأقرت المحكمة بأن أبا قتادة «شخص خطير للغاية» لكنها وجدت أن هذا الامر «غير ذي صلة» بموجب قوانين حقوق الإنسان وفقا لما ذكره رئيس المحكمة اللورد جون ديسون.

وفي نوفمبر الماضي ذكرت اللجنة الخاصة للاستئناف في قضايا الهجرة أن أبو قتادة الذي وصف بأنه الذراع الايمن لأسامة بن لادن في أوروبا ربما لن يواجه محاكمة عادلة في الاردن وعرقلت ترحيله.

وتمت إدانته في الأردن غيابيا عام 1999م لتورطه في هجوم إرهابي مدبر. ومع ذلك فقد وعد الأردن بإعادة محاكمته لدى عودته، بعد إبرام اتفاق مع الحكومة البريطانية في عام 2005م.

ومما يزيد حنق البريطانيين على أبو قتادة، أن قضيته وصلت حد تسميم علاقة بلادهم، بأوروبا التي يعتبر بعضهم أن قوانينها التي تنمع ترحيله أصبحت بمثابة نوع من «الديكتاتورية» وقيدا يحول دون جهود مكافحة الإرهاب، ومن هنا تهديد الحكومة البريطانية بالانسحاب من الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان الأمر الذي، في حال تحققه، سيشكل سابقة، وقد يصبح مصدر فخر لأتباع أبو قتادة باعتباره دفع إلى سحب دولة بحجم بريطانيا من اتفاقية قارية عالية الأهمية.

تركيا تقصف مواقع لمتمردين أكراد

انقرة/أف ب

قصفت المدفعية التركية مواقع لحزب العمال الكردستاني في شمال العراق، على الرغم من الدعوة لوقف إطلاق النار التي أطلقها زعيمه المسجون عبدالله أوجلان.

وأفاد مصدر أمني تركي بأن القصف لم يوقع ضحايا، واستهدف منع المتمردين من التسلل إلى الأراضي التركية.

ووفق المصدر فإن "القذائف أطلقت من قرية كوركرا واستهدفت مخابىء مقاتلي حزب العمال الكردستاني بهدف منعهم من الدخول إلى تركيا".

وأكد مسؤول إعلامي من حزب العمال القصف، مشيرا إلى أنه استهدف منطقة حفطنين الحدودية بين العراق وتركيا، مضيفا أنه لم يوقع إصابات "لأن عناصر الحزب لم يكونوا بالمنطقة لحظة وقوعه".

ويعد هذا القصف الأول من نوعه بعد رسالة أطلقها أوجلان الخميس الماضي بمناسبة عيد رأس السنة الكردية، دعا فيها رجاله إلى وقف النار من جانب واحد والانسحاب من الأراضي التركية.

وأكدت القيادة العسكرية للكردستاني السبت رسميا هذه الهدنة، موضحة أن الانسحاب لن يبدأ إلا بعد تحديد آليات خاصة للإشراف عليه.

وأحيت دعوة أوجلان، والتي جاءت ثمرة أشهر طويلة من المباحثات مع الحكومة، الأمل في إنهاء هذا النزاع الذي أوقع أكثر من 45 ألف قتيل منذ 1984م.

الاحتجاجات الشعبية تدفع باتجاه ربيع الجزائر

الجزائر/وكالات

نددت الرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الإنسان بقمع مظاهرة احتجاجية نظمها شبان عاطلون وناشطون حقوقيون في غرداية (وسط)، مطالبة بالإفراج عن الموقوفين فورا. يأتي هذا في ظل اتساع حركة الاحتجاجات لأكثر من مدينة في مؤشر على «ربيع الجزائر» على الأبواب وفق ما قال مراقبون محليون.

وأعلنت الرابطة في بيان لها أن «عددا من الناشطين الحقوقيين ضمنهم فخار كمال الدين عضو المكتب الوطني للرابطة، تم توقيفهم ويوجدون حاليا رهن الاعتقال بمخافر الشرطة بغرداية»، موضحة أن «هذه الاعتقالات المكثفة من طرف قوات الأمن جاءت بعد حركة احتجاجية سلمية ضد تنظيم فعاليات «عيد الزربية»، حيث لم تتوان هذه القوات عن استخدام الهراوات لقمع المتظاهرين».

وفرقت قوات الأمن الجزائرية، بالقوة، مظاهرة نظمها ما بين 200 إلى 300 شخص كانوا يطالبون بحقوق اجتماعية وتنموية، فيما حاولوا منع إقامة «عيد الزربية» المحلي في حركة احتجاجية للفت نظر المسؤولين الذين رفضوا الاستجابة لمطالب هؤلاء من خلال الطرق السلمية.

وندد حزب التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية المعارض، بمنع قوات الأمن لهذه المظاهرة، وما رافقه من اعتقالات في صفوف المحتجين «الذين كانوا يطالبون بالحق في الشغل ويستنكرون تبذير المال العام بغرداية».

وجاء في بيان للحزب: «إن «مئات من الشباب العاطل وناشطين حقوقيين منعوا من التجمع من أجل المطالبة بالحق في الشغل واستنكار تبذير المال العام في غرداية، بل وتعرض عدد منهم للاعتقال، حيث أن السلطات، وسيرا على عادتها، لجأت إلى مصادرة المطالب المشروعة للشباب من خلال تسخير ترسانة من قوات الأمن».

يشار إلى أن مظاهرات تم تنظيمها في الأسابيع الأخيرة في جنوب البلاد بالصحراء للمطالبة بالعمل والسكن والتنمية ومحاربة الفساد في المؤسسات العمومية.

وكان أبرز تلك المظاهرات مظاهرة كبرى شهدتها عاصمة النفط ورقلة (800 كلم جنوب شرقي العاصمة) حيث تظاهر آلاف الشباب مطالبين بتوظيف عائدات النفط لخدمة المحافظة.

واتسمت المظاهرة بغياب ممثلي المعارضة السياسية التي نجح النظام في تدجينها، فأصبحت تحركاتها جزءا من مناورات القصر، عدا أحزاب هامشية.

وأعلن رئيس الوزراء الجزائري عبدالملك سلال الأسبوع المنصرم عن مشاريع استثمارية جديدة بهدف التخفيف من وطأة الاحتجاجات الشعبية التي بدأت تشهدها بعض محافظات الجنوب الصحراوي.

وأصدر سلال توجيهات تتعلق بتسيير سوق العمل في محافظات الجنوب، وأعطت الأولوية إلى اليد العاملة المحلية وخاصة اليد العاملة غير المؤهلة تأهيلا عاليا، بالإضافة إلى رفع كل القيود التي تحول دون تطور المؤسسات الصغيرة في محافظات الجنوب بما يسمح بتطوير روح المقاولة لدى شباب هذه المناطق.

ووفقا لمراقبين فإن السلطات الجزائرية التي استطاعت إجهاض كل المسيرات منذ اندلاع أحداث السكر والزيت في يناير 2011م، تحت ذريعة القانون الذي يحظر التظاهر في العاصمة تفاديا لأي استغلال من طرف الإرهابيين، تجد نفسها هذه المرة أمام نوع جديد من الناشطين لا يمتون بصلة إلى الطبقة السياسية التي تتخوف من غضب النظام. ونجحت الجزائر إلى حد الآن في تحييد الشارع عن الاستجابة السريعة التي لاقتها دعوات الربيع العربي في تونس ومصر وليبيا عبر التخويف من تكرار تجربة العشرية السوداء التي عاشت الجزائر على وقعها وخلفت قرابة 200 ألف قتيل ومفقود.

لكن مراقبين يقولون إن دعوات الربيع الجزائري تجد مبررا لها في بلد يحوز سنويا مليارات الدولارات كعائدات للنفط، لكنه يعجز عن توفير شروط حياة كريمة لمواطنيه الذين يضطر الآلاف منه إلى «الحرقة» (الهجرة السرية) إلى أوروبا، أو إلى الانخراط في شبكات الجريمة المنظمة.

ويشير المراقبون إلى أن الجزائر التي ركزت جهودها على محاربة المجموعات المسلحة المرتبطة بتنظيم «القاعدة» باعتماد الخيار الأمني، كان يمكن أن تخوض نفس الحرب بسلاح أكثر فاعلية وجدوى، وهو سلاح التنمية وتشغيل الشباب خريج الجامعات، أو المنقطع عن التعليم.

ويؤكد هؤلاء المراقبون أن «القاعدة» ومختلف المجموعات المقربة منها استثمرت جهودها في تجنيد الشباب العاطل عن العمل واليائس من الحياة، وكان يمكن للسلطات أن تستقطب هذا الشباب وتمنع القاعدة من تجنيده لو ركزت على توفير مواطن العمل، والمسكن اللائق، والخدمات الصحية الجيدة.